

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨١٥٤**

الأربعاء، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد عمروف	(كازاخستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد شن بو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشويه
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشكو

جدول الأعمال

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

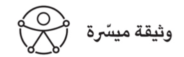
رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/1037)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2017/1117)

1800686 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/1037)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2017/1117)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كولومبيا للاشتراك في هذه الجلسة. باسم مجلس الأمن، أرحب بفخامة السيد أوسكار نارانخو، نائب رئيس كولومبيا.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، إلى المشاركة في الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/1037، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، والوثيقة S/2017/1117، التي تتضمن نص تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد أرنو.

السيد أرنو (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لعرض التقرير الفصلي الأول للأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2017/1117)، التي بدأت عملياتها في ٢٦ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، عقب إبرام الاتفاق بشأن وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية وإلقاء السلاح.

وقبل متابعة بياني، اسمحوا لي أن أقول إنه من دواعي سروري البالغ أن أتشاطر الكلمة مع نائب الرئيس نارانخو، الذي كان طرفا فاعلا رئيسيا أثناء المفاوضات المطولة التي أنهت النزاع بين القوات المسلحة الثورية الكولومبية والدولة قبل زهاء عام. وكان منذ ذلك الحين عاملا أساسيا في تنفيذ اتفاق السلام. وقد حظيت البعثة بشرف وجوده كمحاور منذ البداية، ويعزى إليه الفضل، إلى جانب الرئيس، وكذلك القوات المسلحة الثورية الكولومبية، في كثير من الإنجازات التي سجلت في تقرير الأمين العام في ظل الخلفية الصعبة التي بدأت عملية التنفيذ خلالها .

تقرير الأمين العام صدر قبل أسبوعين في منتصف موسم الأعياد، ولكن يسرني أن أبلغ المجلس في وقت مبكر من السنة الجديدة بمتابعة بعض التدابير التي اعتمدت في أواخر العام الماضي. ففي ٨ كانون الثاني/يناير، عقد وزير الداخلية أول اجتماع للهيئة المشتركة بين الوكالات المسؤولة عن ضمان التحرك على وجه السرعة استجابة للإنذار المبكر من جانب مكتب أمين المظالم بشأن أي عنف وشيك ضد أفراد أو مجتمعات وفقا لمرسوم مهم صدر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر.

وفي ٥ كانون الثاني/يناير، فإن وحدة الحماية الوطنية – التي من بين مهامها تأمين أفراد القوات المسلحة الثورية خارج مناطق التدريب وإعادة الإدماج – قررت إنشاء أفرقة حماية إضافية في تلك المناطق حتى يتسنى لعدد أكبر من المقاتلين السابقين السفر بأمان خارج تلك المناطق. ويذكر المجلس أنه رغم عدم وقوع حوادث خطيرة في مناطق التدريب وإعادة الإدماج هذه نتيجة لتدابير الحماية التي اتخذتها قوات الأمن، فإن عدد حالات القتل خارج تلك المناطق كان مصدر قلق متزايد في الأشهر الأخيرة.

وفي حين أنه لم يتبين نمط واضح وراء تلك الحوادث، فإن الزيادة في تدابير الحماية في محلها تماماً.

أخيرا، ينبغي للمجلس أيضا ملاحظة أنه، بناء على تعليمات الرئيس سانتوس، فقد استؤنف التخلص من مخابئ الأسلحة التابعة للقوات المسلحة الثورية تحت مسؤولية الجيش وبتعاون من المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية. ونتيجة هذه الجهود لا تزال متواضعة، حوالي ٦٠ من المخابئ. ولذلك، من المهم أن تستمر هذه العملية بغية إبقاء الأسلحة بعيداً عن متناول المجموعات غير القانونية.

وأشدد على ضرورة تعزيز الأمن في مناطق النزاع، فكما لا يخفى على المجلس، فإن تصاعد العنف في تلك المناطق في الأشهر الأخيرة، الذي اعترف به وأدين على نطاق واسع من جانب الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي على السواء، قد أدى إلى عدد من أهم التطورات المشار إليها في تقرير الأمين العام. ومنها، أولا وقبل كل شيء، نشير إلى قرار المضي قدماً في نشر قوات الأمن في الأجل الطويل وحوالي ٦٠٠ من المناطق الريفية الأكثر هشاشة في المناطق الأشد تضررا من النزاع، بما في ذلك المنطقة التي شهدت اغتيال قادة المجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان والمروجين لزراعة المحاصيل البديلة ورد الأراضي.

ونرى أنه من الصعب المغالاة في تقدير أهمية ذلك القرار. فسيطرة الدولة على إقليمها لا يمكن فصلها عن الحضور المادي الدائم لمؤسسات الدولة في تلك المناطق. والتواجد العرضي لا بد أن يترك هياكل السلطة غير القانونية القديمة أو الجديدة سليمة. وبطبيعة الحال، فإن نشر قوات الأمن ليس علاجاً شافياً. ومن الأهداف المحددة لهذا النشر تمهيد الطريق بسرعة لتقديم دعم اجتماعي واقتصادي أكثر استباقية من جانب مؤسسات الدولة المدنية.

إن مطالب المجتمعات المحلية التي تحملت عبء الحرب بسيطة وقليلة ومعروفة. وتطالب تلك المجتمعات بشق طرقات فرعية لكسر العزلة، والخدمات الصحية والتعليمية وتمليك أراضيها، وإلا فإن الاندماج في الاقتصاد النظامي سيواجه عوائق خطيرة. هذا هو الهدف. ونحن، إلى جانب الرئيس ونائب الرئيس، مقتنعون بأن انتعاش مناطق النزاع والحد من العنف ضد المجتمعات المحلية وقادتها والنجاح الطويل الأجل لجهود مكافحة المخدرات يبدأ مع برنامج تحقيق الاستقرار التي أطلق في الشهر الماضي. وكما هو مبين في الخطة الجديدة، ستقوم البعثة بتقييم التقدم المحرز بصورة منتظمة ودقيقة، بالاشتراك مع الحكومة وقوات الأمن. وكما ذكر في التقرير، فإننا نجري تعديلات طفيفة على انتشارنا في هذا الصدد.

وإذ يجري وضع اللبنات الأساسية لتحقيق الاستقرار، لا يمكننا أن نغفل عن تحديات إعادة الإدماج. فإعادة الإدماج السياسي لمنظمة العصابات السابقة تمضي في سياق الانتخابات البرلمانية والرئاسية هذا العام. ومن المأمول أن تكون الانتخابات المحلية وعلى مستوى الإدارة في غضون أقل من سنتين من الآن فرصة لزيادة ترسيخ الإدماج السياسي للحزب السياسي الجديد للقوات المسلحة الثورية، ولكن ما زلنا ننظر بقلق إلى إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين وعددهم ١٤ ٠٠٠ مقاتل.

ونحن ندرك التحديات تماماً، ونثني على جهود الوكالات الحكومية ومكتب المفوض السامي للسلام ووكالة إعادة الإدماج والتطبيع فيما يتعلق بعدد من تدابير إعادة الإدماج المشار إليها في التقرير. ومع ذلك، يجب ألا يغيب عن بالنا أننا نتعامل مع مجموعة كبيرة من المقاتلين السابقين، وحجم الإحباط الذي تراكم لديهم جراء عملية إعادة إدماجهم، بالنظر إلى عدد الأعضاء الذين ما زالوا خلف القضبان، ليس بالتحدي السهل. ولا بد لنا جميعا – الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمجتمع المدني – أن نعمل بدأب وأن نتوخى الحذر في دعمنا لإعادة إدماجهم وتنمية المجتمعات التي يُلحقون بها.

وقد اتخذ الرئيس الخطوة الهامة صوب الاعتراف بالحاجة إلى إمكانية الحصول على ملكية الأراضي، بوصف ذلك حافزا رئيسيا لإعادة الإدماج، وعاملا أساسيا للعديد من العمليات المعنية بإعادة الإدماج. وثمة أفراد عديدون من القوات المسلحة الثورية الكولومبية أظهروا من جانبهم أنهم مستعدون على أرض الواقع للمشاركة في توفير الحماية الزراعية والبيئية وإيجاد محاصيل بديلة، وأنهم قادرون على تحقيق ذلك. وتلك التطورات ليست سوى تطورات واعدة. ولا بد للأشهر القليلة المقبلة أن تهيئ الفرصة أمام إحداث التغيير، ووضع العملية التي لا تزال هشة على أساس أكثر متانة.

واسمحوا لي الآن أن أتناول بإيجاز وقف إطلاق النار المؤقت بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني. قبل بضعة أسابيع، وحتى اليوم أكثر من ذي قبل، كنا نود أن يكون باستطاعتنا تقديم توصيات بشأن مشاركة البعثة في الإشراف على وقف إطلاق النار بعد ٩ كانون الثاني/يناير. إنما لم نتوصل بعد إلى تحقيق ذلك. فقد أعرب جيش التحرير الوطني عن تحفظات قوية جدا تجاه تنفيذ وقف إطلاق النار المؤقت والالتزامات الإنسانية المرتبطة به. وعلى الرغم من أن قيادة جيش التحرير الوطني اقترحت التفاوض بشأن وقف إطلاق النار بشكل أكثر حزما، فإنها ظلت حتى الآونة الأخيرة صامتة حيال الموقف الذي ستتخذه عقب وقف إطلاق النار المؤقت الذي انتهت مدته يوم أمس. وبالكاد انقضت ٢٤ ساعة منذ أن استأنف الوفدان المناقشات في كيتو، لذلك ربما يكون من السابق لأوانه تقييم ما يحمله المستقبل بشأن المفاوضات في الأجل البعيد.

إن الدعوة إلى استمرار تعليق العمليات العسكرية تحظى بالإجماع في البلد، على الرغم من العيوب العديدة التي تشوب وقف إطلاق النار. فالمنظمات الاجتماعية، وأعضاء الأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والسلطات المحلية من مختلف المناطق، يدعون كلا الطرفين إلى الحفاظ على وقف إطلاق النار. وفي بيان صدر يوم أمس الأول، وتمشيا مع النداء الوارد في تقرير الأمين العام، شددت البعثة وشدد مؤتمر أساقفة الكنيسة الكاثوليكية، اللذان تمت دعوتهما بوصفهما عضوين في آلية مراقبة وقف إطلاق النار، على ضرورة الحفاظ على مستويات العنف المنخفضة التي سادت خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

وكنا نأمل أن تؤدي المحادثات في كيتو إلى نتيجة تتواءم مع تلك التطلعات، وأن يتاح للأمين العام بعض الوقت – وليس كثيرا من الوقت – من أجل تقديم توصياته إلى المجلس استنادا لتلك المناقشات. وللأسف، فقد أُعلن قبل مجرد بضع دقائق عن استئناف جيش التحرير الوطني شن هجماته للتو على خطوط الأنابيب. وسوف نتابع التطورات عن كثب في هذا الصدد، ونبقي المجلس على علم بذلك.

في الختام، اسمحوا لي أن أبلغ المجلس بما يلي:

أولا، لا يزال هناك اقتناع على أعلى مستوى ضمن الحكومة الكولومبية وقيادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية تجاه الالتزام بالمضي قدما في عملية السلام، بصرف النظر عما بدا من صعوبات كثيرة – وأحيانا كبيرة – خلال الأشهر القليلة الماضية. ولا تزال ثمة حاجة إلى الكثير من العمل بغرض إبقاء العملية في مسارها الصحيح وجعلها عملية أقوى، ولكن بوجود هذه الإرادة السياسية والموارد المناسبة والجهد المتواصل، يمكن تحقيق العديد من الإنجازات.

ثانيا، على الرغم من أن نتائج مفاوضات السلام أفضت إلى وقوع خلافات وانقسامات واستمرارها إلى حد ما، فإن بناء السلام هو مشروع يتجاوز الموقّعين عليه. ونحن نشهد ذلك في الجهود التي يبذلها العديدون العاملون في السلطات المحلية والجامعات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، الذين يتوقون إلى المشاركة في الفرص التي تتيحها عملية السلام. أمّا الاجتماعات الأخيرة التي أجرتها لجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار، تحت القيادة الملهمة للأب فرانسيسكو دي رو، مع ممثلين بارزين من

القطاع الخاص، والضحايا، والمجتمع المدني، والقيادة العليا في الجيش، فهي تشكل أحد الأمثلة العديدة على الملكية الأوسع نطاقا لعملية بناء السلام.

أخيرا، اسمحوا لي أن أكرر الاقتناع بأنه في هذه الأوقات الواعدة والعصيبة، فإن الدعم الذي يوفره المجلس بالإجماع، والمجتمع الدولي من خلاله، يظل مصدرا كبيرا للشعور بالتشجيع، والقدرة على الصمود، والقوة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد أرنو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أرحب ترحيبا حارا جدا بنائب الرئيس نارانخو. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بنائب الرئيس، ومن خلاله بالرئيس سانتوس كالديرون، على التزاميهما الثابتين بتحقيق السلام في كولومبيا. كما أشكر السيد جان أرنو على إحاطته الإعلامية وعرضه الشامل لتقرير الأمين العام (S/2017/1117) الذي يبيّن بالتفصيل التقدم المحرز في إطار ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. إنني أشيد به وبفريقه على جهودهما المتواصلة دعما للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء السلام المستقر والدائم بين القوات المسلحة الثورية الكولومبية وحكومة كولومبيا، وعلى مشاركتهما مؤخرا جدا في آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار من جانب جيش التحرير الوطني.

إن الشجاعة والمثابرة من كلا الطرفين أتاحتا المجال أمام تحقيق العديد من الخطوات الإيجابية منذ إبرام اتفاق السلام بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية. فهناك ما يزيد على ١١ ٠٠٠ من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية قد سجّلوا أسماءهم لدى الأمم المتحدة، وبدأوا الآن بإعادة اندماجهم في الحياة المدنية. وسوف يكون الحزب السياسي الجديد - القوة الثورية البديلة المشتركة - قادرا على المشاركة في الانتخابات التي ستجري في كولومبيا هذا العام، وأقدمت القوات المسلحة الثورية الكولومبية على تسليم آخر مخازنها من الأسلحة إلى الأمم المتحدة. إن تلك الإنجازات لهي إنجازات ملحوظة، ولكننا نصل الآن إلى الجزء الأصعب. فلا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وكما قال الرئيس سانتوس كالديرون في كارتاخينا الأسبوع الماضي، لقد انقضى أقل من ١٠ في المائة من الوقت المحدد لتنفيذ اتفاق السلام.

ونحن نرحب باستمرار التزام كلا الطرفين بتحقيق السلام المستدام. وإننا نشجعهما على مواصلة العمل معا بغية التغلب على التحديات المتوقعة بعد أكثر من ٥٠ عاما من النزاع. وكما سمعنا للتو، فإن هذه التحديات تشمل تزايد مستويات العنف في بعض المناطق المتضررة من النزاع، وقتل المدافعين عن حقوق الإنسان وأفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وأتشاطر الشواغل التي ذكرها الأمين العام في تقريره، ولذلك أرحب بالخطوات الهامة التي اتخذتها الحكومة الكولومبية من أجل تلبيتها. وهي تشمل تواجد قوات الشرطة والأمن على نحو أكثر استدامة وظهورا، وتعزيز نظام الإنذار المبكر، وتجديد التركيز على التحقيقات التي يجريها مكتب المدعي العام. ويجب إرساء الأمن في تلك المناطق بهدف تمكين المجتمعات المحلية من تحقيق الفوائد الكاملة لاتفاق السلام. وأرحب أيضا بالتزام الحكومة بمعالجة مسألة إمكانية حصول المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية على الأراضي. وهذه الخطوات مجتمعة دليل واضح على التزام الحكومة بالتنفيذ.

واستشرافا للمستقبل، أشجع حكومة كولومبيا على مواصلة التركيز في الكونغرس على سنّ ما تبقى من تشريعات تتعلق بالسلام. والحكم المبكر من جانب المحكمة الدستورية بشأن التعديلات التي أدخلت على بعض القوانين الرئيسية

سيكون هاما للحفاظ على الزخم القائم. وذلك يشمل الحكم بشأن التعديلات التي أدخلت على الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، والتي تعتبر حيوية لإحراز التقدم في نظام العدالة الانتقالية. وكنت آمل أن نناقش اليوم الإعلان عن تجديد وقف إطلاق النار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني. عوضا عن ذلك، أشعر بالقلق وبخيبة الأمل إزاء الأنباء الأخيرة التي تفيد بأن جيش التحرير الوطني قد انتهك وقف إطلاق النار وأهدر الفرصة لتحقيق السلام المستدام. وإنني أحث كلا الجانبين على العمل معا لإيجاد السبل التي تجنّب المدنيين المزيد من المعاناة.

لقد اتخذ الرئيس سانتوس كالديرون، إلى جانب زعماء كولومبيا، خطوة جريئة في المجيء إلى مجلس الأمن طلبا للمساعدة في عام ٢٠١٦. إن دعمنا للسلام الدائم في كولومبيا لن يتراجع، وبينما تجري كولومبيا الانتخابات في وقت لاحق من هذا العام، وتمرّ بتغير سياسي كما تفعل جميع الديمقراطيات، من المهم أن نتذكر أن اتفاق السلام هو ملك لجميع الكولومبيين، وليس لأي حكومة محددة. وستواصل المملكة المتحدة تشجيع التركيز على عملية السلام والالتزام بها من أجل إحداث تغيير حقيقي دائم. فهذه العملية فريدة من نوعها وستظل مصدر إلهام لنا في السنوات المقبلة، كما كانت مصدر إلهام لي طوال فترة عملي في مجلس الأمن.

كلمتي هذه هي آخر بيان عام مقرر أن أدلي به في مجلس الأمن. ويسرني جدا أنني أنهيت فترة عملي في نيويورك بحضور جلسة بشأن كولومبيا – التي تمثل إحدى أكبر قصص نجاحاتنا. وأتمنى لو تسنى لجميع النزاعات التي نعمل عليها تحقيق السلام الذي تحقق في كولومبيا. من الضروري أن نتعلم الدروس المستفادة من ذلك النجاح، وأن نطبقها على العدد الكبير جدا من المسائل الأخرى المدرجة في جدول أعمالنا، التي يمكن، بصراحة، أن تستفيد من أي قدر من ذلك النجاح.

وإذ أغادر منصبي هذا، أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن الذين تشاطرت معهم ومع أسلافهم، الجلوس على هذه الطاولة، في هذه القاعة الشهيرة. أشكرهم على تعاونهم ورؤاهم ودعمهم على مدى الثلاث سنوات الماضية تقريبا. أود أيضا أن أشكر كل فرد يعمل في الأمم المتحدة، سواء هنا في نيويورك أو في جميع أنحاء العالم. ولطالما أثارت إعجابي خبرتهم وجَلَدِهم. إنهم في الواقع الأبطال المجهولون في المنظمة.

ختاما، أود أن أشكر فريقي في بعثة المملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، الذي دعمني بالمهارات والخبرات والتفاني. وأتمنى لهم جميعا كل التوفيق في المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل المملكة المتحدة على عمله المتميّز والملتزم الذي اضطلع به في المجلس.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إن وفد بلدي ممتن لعقد هذه الجلسة الزاخرة بالمعلومات بشأن الحالة في كولومبيا، وللسيد جان أرنو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها بشأن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. ونرحب ترحيبا خاصا بمشاركة نائب الرئيس، أوسكار نارانخو، ومن خلاله، نعرب عن امتناننا للرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون وممثلته الدائمة لدى الأمم المتحدة، السفيرة ميخيا فيليث.

نغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على التزام بيرو بعملية السلام في جمهورية كولومبيا الشقيقة – وهو التزام يستند إلى تاريخ ورؤية مستقبلية مشتركين وتعاون نشط يهدف إلى الحفاظ على السلام وتحقيق التنمية لشعوبنا.

ونسلط الضوء مرة أخرى على المثال الذي تضربه عملية السلام الكولومبية للمجتمع الدولي ولتعزيز منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بوصفها منطقة سلام. وتعرب بيرو عن تقديرها لشعب وحكومة كولومبيا، وكذلك لمختلف الأطراف المشاركة في العملية، وسلطاتها وقادتها، لما أبدوه من شجاعة وعزم وعلى إعلاء القيمة العليا للسلام على خلافاتهم كافة. من الواضح أنها عملية معقدة تواجه العديد من التحديات في

هذه المرحلة من التنفيذ – ولا شك فيه أنها أكثر تعقيدا من سابقتها – لكنها عملية تتطلع إلى المستقبل بأمل واقتناع بأن الحفاظ على السلام لا ينفصل عن التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة، نود أن نتشاطر التعليقات التالية:

تؤيد بيرو استراتيجية شاملة تستند إلى نهج وقائي، بقيادة الحكومة وفي شراكة مع السلطات المحلية والمجتمع المدني، من أجل التخفيف من عوامل الخطر والضعف. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز الجهود الرامية إلى التصدي للجريمة المنظمة في المناطق الريفية التي كانت تسيطر عليها القوات المسلحة الثورية الكولومبية، في إطار سيادة القانون والاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

ولا شك أن إلقاء السلاح كان معلما بارزا في عملية السلام. ونرحب بالجهود التي تبذلها السلطات الوطنية الرامية إلى التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، بحيث يتم التقليل إلى أدنى حد من حالات انشقاق المقاتلين السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية. وفي هذه المرحلة من العملية، نسلط الضوء على إجراءات مكتب المدعي العام، وأهمية التدابير التي اتخذتها الحكومة لضمان أمن جميع المواطنين، ولا سيما في إطار الوحدة الوطنية للحماية وتنفيذ الخطة الجديدة ''حورس''. ومن الأهمية بمكان منع وتفادي وقوع المزيد من الوفيات في صفوف القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية.

ونتفق مع السيد أرنو بأن الإدماج يشكل ضمانة للحيلولة دون إدامة النزاع. وفي هذا الصدد، نرى أن إعادة تحويل القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى الحياة السياسية الشرعية والاعتمادات الممنوحة من المفوض السامي للسلام، مع الضمانات المُقدمة وغيرها من أوجه الدعم، تمثل جوانب أساسية للعملية التي، بدون شك، تتطلب تسامح والتزام جميع قطاعات المجتمع الكولومبي، وتحظى بدعم وضمان جميع البلدان، ولا سيما الأعضاء في المجلس.

وعلى نفس المنوال، نقدر الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية من أجل تعزيز فرص الحصول على الأراضي وإقامة المشاريع الإنتاجية في المناطق الريفية. تتجاوز هذه التدابير الالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاق السلام وتكمّل آليات إعادة الإدماج وبرامج التدريب الأخرى التي توفرها الحكومة بغية تحقيق السلام المستدام.

نود أن نختتم بالترحيب بالطريقة الجامعة والمفتوحة والشفافة التي تجري بها عملية السلام الكولومبية، بدعم من المجتمع الدولي. كما نرحب بالالتزام الموحّد من جانب المجلس الذي قام، بناء على طلب من الطرفين، برصد العملية من بداياتها، فضلا عن العمل المهم الذي تضطلع به بعثة التحقق في هذا الصدد.

من منظورنا في أمريكا اللاتينية، نود أيضا أن ننوه بالعمل المنجز بشأن هذا الموضوع من جانب السفير إلبيو روسيلي فرييري، ممثل أوروغواي، حيث جرى تنظيم زيارة إلى كولومبيا في ظل رئاسته لمجلس الأمن. كما نشيد بالدور الذي اضطلع به السفير ماثيو رايكروفت، ممثل المملكة المتحدة بشأن هذه المسألة.

وبوصف بيرو عضوا غير دائم في مجلس الأمن ولم تبدأ عضويته سوى مؤخرا، فإنها تؤكد مجددا دعمها الكامل لسلطات كولومبيا وشعبها في تنفيذ اتفاق السلام.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*):أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد جان أرنو، على إحاطته الإعلامية هذا الصباح، وأن أؤكد له أننا لم نبرح ندعم جهوده وعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

(تكلم بالإسبانية)

أود أيضا أن أرحب بحضور نائب رئيس كولومبيا، السيد أوسكار نارانخو، معنا هنا اليوم. إنني أشكره على تفانيه الشخصي والدور الرئيسي الذي قام به وما زال يقوم به من أجل تحقيق السلام في كولومبيا.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد مرّ الآن أكثر من سنة على تصديق الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، وانتهاء النزاع. غير أن ضمان استدامة ذلك السلام جهد متواصل. ونثني على الشجاعة السياسية للطرفين والتزامهما القوي بالسلام، وعلى جهودهما للتغلب على التحديات التي تواجه تنفيذ اتفاق السلام. لقد شهد العام الماضي النجاح في إلقاء الأسلحة وتحويل القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي إلى حزب سياسي. لقد كانت إنجازات تاريخية حقا. وسيمثل تحقيق الأمن وإعادة إدماج المقاتلين السابقين المعلم التالي في مسيرة توطيد سلام مستدام.

إن العدد المتزايد من حوادث التخويف والأعمال الانتقامية وقتل المدافعين عن حقوق الإنسان وقادة المجتمعات المحلية وأفراد القوات المسلحة الثورية وأسرهم لا يزال يبعث على القلق، ويؤكد ضرورة قيام الدولة بملء الفراغ في السلطة والمحافظة على سيادة القانون. نرحب بتحديث خطة الاستقرار كأحد التدابير لمعالجة ذلك، ونتطلع إلى تنفيذها السريع.

إن قيام جميع مفاصل الدولة بمضاعفة الجهد ومواصلته أمر ضروري الآن دعما لاتفاق السلام الأوسع نطاقا، بما في ذلك الإصلاح الريفي الشامل، بحيث يتسنى له تمكين جميع الكولومبيين من جني مكاسب السلام الملموسة. وسيكتسي وضع خطة وطنية لإعادة الإدماج أهمية في هذا الصدد من خلال توفير زخم متجدد وضمان الاتساق فيما بين جميع الجهات الفاعلة والمبادرات. في هذه المرحلة الحاسمة من تنفيذ الاتفاق، يجب على الأمم المتحدة وشركاء كولومبيا الدوليين أن يقدموا دعمهم الكامل للطرفين والانخراط بصورة استباقية لمساعدتهما في بلوغ أهدافهما.

نود أيضا أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام على عمل البعثة بشأن إدماج المرأة ومشاركتها. ونرحب بالتحليل المراعي للاعتبارات الجنسانية الوارد في تقرير الأمين العام (S/2017/1117). إن المشاركة الفعالة من جانب المرأة في المصالحة الجارية وجهود بناء السلام أمر أساسي لتحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، نرى كولومبيا بوصفها نموذجا.

وأخيرا، نلاحظ الأثر الإيجابي على الحالة الإنسانية الذي حققه الوقف المؤقت لإطلاق النار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني. ويؤسفنا أن جيش التحرير الوطني قد استأنف الهجمات، ونحثه على تجديد الالتزام بوقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن، ونؤكد من جديد على وجوب أن تقف الأمم المتحدة ومجلس الأمن على أهبة الاستعداد لمساعدة الطرفين في رصد اتفاق جديد.

وستساعد السويد العملية قدر الإمكان، بوصفها عضوا في ”مجموعة بلدان الدعم والمتابعة والتعاون على طاولة المفاوضات“.

إن اتفاق السلام الكولومبي يمثل تتويجا لعملية تاريخية، وضعت حدا لأكثر من ٥٠ عاما من النزاع والعنف. وهو يبرهن على أنه بالإمكان، عبر الشجاعة السياسية والقيادة ومن خلال الحوار والدبلوماسية وبالمشاركة الإقليمية الداعمة، وضع حد حتى لأكثر النزاعات رسوخا وتحديد مسار لا رجعة فيه من أجل السلام. كما يشكل الاتفاق أساسا لتنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية أوسع نطاقا، من شأنها أن تفيد البلد بأسره وجميع الكولومبيين. إنه طموح رؤيوي ويبدو أنه يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وكيفية ارتباطها بجدول أعمال الحفاظ على السلام. والأطراف ماضية في دعم آمال وتطلعات أبناء الشعب الكولومبي بشأن مستقبل بلدهم، وذلك بمواصلتها الالتزام باتفاق السلام. كما إن الاتفاق يسد فجوة الانقسامات

داخل البلد. ولذلك، يجب علينا أن نواصل بذل قصارى جهدنا لتقديم الدعم لأطرافه.

أخيرا، أود أن أقول لصديقي العزيز السفير ماثيو رايكروفت: إننا سنفتقده كثيرا. ونحن نقدر إسهامه في هذا الملف، وكذلك جهوده في العديد من المسائل الأخرى التي يتناولها المجلس. ونتمنى له كل النجاح في مساعيه المستقبلية.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جان أرنو، على إحاطته الشاملة في هذا الصباح. كما أشيد بحضور نائب رئيس كولومبيا، السيد نارانخو – وهو من العناصر الفاعلة الرئيسية في عملية السلام. ونشكره على تشريفنا بحضوره وعلى التزامه الشخصي بتنفيذ اتفاق السلام.

إن مملكة هولندا جارة قريبة لكولومبيا، حيث أن أروبا وكوراساو تقعان قبالة سواحل كولومبيا، وهما بلدان يتمتعان بالاستقلال الذاتي ضمن مملكة هولندا. وقدمت مملكة هولندا، في ضوء علاقات حسن الجوار تلك، الدعم السياسي لعملية السلام في كولومبيا منذ البداية، وسنواصل القيام بذلك. كما إننا نقدم دعما ماليا من أجل تنفيذ اتفاق السلام.

وقبل الخوض في مسألة كولومبيا، أود أن أشير كذلك إلى أن هذه هي الجلسة الأخيرة لصديقي وجاري العزيز، ماثيو رايكروفت. وأنا أقدر إسهامه في دعم السلام والأمن في العالم من خلال جميع الأنشطة التي اضطلع بها في المجلس. وإننا سنفتقده.

أتناول ثلاث مسائل اليوم – الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، وبعض التحديات، ووقف إطلاق النار.

أولا، فيما يتعلق باتفاق السلام، فإن مملكة هولندا تثني على اتفاق السلام التاريخي بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية. ونشيد بإنجازات الطرفين في عملية السلام. وهي إنجازات رائعة. وعملية السلام لا تهم كولومبيا وحدها؛ فهي تعطي الأمل للكثير من الناس في العديد من مناطق العالم الأخرى التي مزقتها الحروب. ويركز دعمنا المالي لتنفيذ اتفاق السلام على حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية، والعدالة الانتقالية، وإرساء الديمقراطية، والحقوق في الأراضي.

ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2017/1117). فهو يتضمن لمحة عامة واضحة وواقعية عن النتائج التي حققتها البعثة وعن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام بشكل عام.

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية – التحديات والإنجازات المتبقية. إن التنفيذ الكامل لاتفاق السلام أمر أساسي، بطبيعة الحال. وبغض النظر عما يبدو من صعوبة التحديات، فإنه يتعين مواجهتها والتعامل معها من دون إبطاء. ولا يمكن التغلب على التحديات التي لا تزال كولومبيا تواجهها إلا بالالتزام الكامل بالسلام من قبل جميع الأطراف. ومن الضروري وضع خطة وطنية قوية لإعادة الإدماج من أجل تحويل إعادة الإدماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمقاتلين السابقين في المجتمع إلى حقيقة واقعة. ونأمل في أن يفكر الطرفان بطريقة مبتكرة لإيجاد سبل تتيح للمُسرحين من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية إمكانية الحصول على الأراضي. ونرحب كثيرا، في ذلك الصدد، بخطوات الرئيس سانتوس الأخيرة.

كما نود أن نشدد على أهمية البعد الجنساني. فنظرا للدور الهام الذي اضطلعت به المرأة في عملية السلام، يجب كذلك أن تكون قادرة على المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ خطة إعادة الإدماج. وقد أثبتت مشاركة المرأة فعاليتها، وهي مهمة للغاية لنجاح خطة إعادة الإدماج كذلك.

إن مملكة هولندا قلقة إزاء الحالة الأمنية في بعض المناطق وازدياد أعمال العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات المجتمعية والمقاتلين السابقين. ولذلك، نرحب بإعادة تصميم خطة فيكتوريا والتي أصبح يُطلق عليها خطة هورس،

والتي تشمل الشرطة الوطنية وتركز أكثر على المناطق التي تُصنف الحالة الأمنية فيها باعتبارها الأخطر. ونرحب بالخطوات الأولى التي اتخذتها الحكومة الكولومبية من أجل إنشاء نظام للعدالة الانتقالية، ونتطلع إلى التنفيذ الكامل للفصل ٥ من اتفاق السلام. وينبغي كفالة وضع حد للإفلات من العقاب وجبر الضرر وتوفير ضمانات بعدم تكرار ما حدث للضحايا وعددهم ثمانية ملايين، بغية التوصل إلى السلام المستدام والدائم.

وفيما يتعلق بوقف إطلاق النار، فإننا نأسف بالغ الأسف لعدم تمكن المفاوضات من التوصل إلى اتفاق على تمديد وقف إطلاق النار. وقد وقع هجومان في هذا الصباح بعد وقت قصير من انتهاء وقف إطلاق النار. وسيكون أمرا مؤسفا إن كان هذان الهجومان نتيجة للقرار الذي اتخذه جيش التحرير الوطني باستئناف أعماله ضد الحكومة الكولومبية. وندعو الطرفين، بصفتنا عضوا في مجموعة البلدان التي تدعم طاولة مفاوضات السلام بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني، إلى تجديد وقف إطلاق النار. وقد أدى الوقف الأول لإطلاق النار إلى تحسن كبير في الحالة الإنسانية في المناطق المتضررة من النزاع. وسيصب تجديد وقف إطلاق النار في مصلحة الشعب الكولومبي تماما، وهو شرط ضروري لمشاركة المجتمع المدني الكاملة في مفاوضات السلام.

(تكلم بالإسبانية)

ختاما، فإن مملكة هولندا ملتزمة التزاما تاما، بوصفها بلدا مجاورا، بعملية السلام الكولومبية، وهي على استعداد لدعم الحكومة الكولومبية في تنفيذ الاتفاقات. إننا نواجه تحديات كبيرة، ولكننا مقتنعون بأن عملية السلام لا رجعة فيها.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أشكر أنا أيضا الممثل الخاص للأمين العام، السيد جان أرنو، على إحاطته، وكذلك نائب رئيس جمهورية كولومبيا، السيد أوسكار نارانخو، على مشاركته في جلسة اليوم. كما أشكرهما على المفاوضات وتنفيذ اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية.

لقد تمكنت الحكومة الكولومبية، على مدى السنوات القليلة الماضية وعلى الرغم من العقبات المختلفة، من التوصل إلى اتفاق سلام تاريخي مع القوات المسلحة الثورية والذي تعتقد فرنسا كذلك أنه لا رجعة فيه. وهذا اتفاق دعمته الأمم المتحدة عموما ومجلس الأمن بصورة خاصة. وشاركنا لبضعة أشهر، في أعقاب نزع سلاح تلك الجماعة المسلحة وعملية انتقالها السياسي، في مرحلة حاسمة بالنسبة لمستقبل عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط، في ضوء الولاية التي أناطها المجلس ببعثة الأمم المتحدة الثانية إلى كولومبيا.

أولا وقبل كل شيء، نرحب بالتعبئة التي قامت بها الحكومة الكولومبية في الأشهر الأخيرة من أجل اعتماد التشريعات اللازمة لتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، خاصة فيما يتعلق بالولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. ونأمل أن تتاح للولاية القضائية السبل الكفيلة لضمان عدالة منصفة ومستقلة، تمشيا مع الالتزامات التي تم التعهد بها عند التوقيع على اتفاق السلام. وتدعو فرنسا جميع الأطراف الفاعلة السياسية الكولومبية إلى السير في ذلك المسار، أيا كانت نتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة.

وتتعلق النقطة الثانية بالضمانات الأمنية. فعلى الرغم من أن مقاتلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقين يتمتعون بحماية جيدة نسبيا في أماكن التدريب وإعادة الإدماج، تأسف فرنسا لازدياد أعمال العنف في الأراضي التي كانت تخضع سابقا لسيطرة القوات المتمردة، والتي تستهدف بصفة خاصة المدافعين عن حقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني. وترحب فرنسا بالتدابير الجديدة التي أعلنتها السلطات الكولومبية بإيلاء الأولوية لمكافحة هذا الاتجاه السلبي.

أخيرا، تود فرنسا التأكيد على مسألة رئيسية بالنسبة لإعادة الإدماج ومستقبل عملية السلام، ألا وهي، إتاحة الحصول على الأراضي ومصادر الدخل، وترحب بالإجراءات التي اتخذها الرئيس سانتوس في هذا الصدد.

ونحن لا نقلل من صعوبة هذه المسألة. ومع ذلك، فإنها تشكل مفتاح النجاح في تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمقاتلين السابقين والتهدئة والاستقرار الدائم في المناطق التي نُكبت بنزاع دام نصف قرن.

في الختام، أود أن أشير إلى أن اتفاق السلام بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية قد أُحيل إلى ملفات التاريخ. ويمكن أن يشجع تنفيذه الجماعات المسلحة الأخرى، التي يقودها جيش التحرير الوطني، على أن تسير في نفس الطريق. وفي هذا الصدد، تأمل فرنسا في تجديد وقف إطلاق النار المؤقت بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني على الفور وفي أن تساعد المفاوضات على التوصل إلى اتفاق سلام تاريخي في كولومبيا.

وأخيراً، أود أن أشيد بالسفير رايكروفت على ديناميته في المجلس. وأتمنى له كل النجاح في مهامه الجديدة على رأس وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة.

السيدة تاتشكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود، كما فعل زملائي، أن أرحب ترحيبا خاصا جداً بنائب الرئيس نارانخو. لقد أصبح العمل الذي قام به في إطار عملية السلام في كولومبيا جزءا من التاريخ حقا ويشرفنا للغاية حضوره في القاعة معنا اليوم. وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص أرنو وفريقه على العمل الممتاز في دعم تحقيق السلام الدائم في كولومبيا.

فيما يدخل ”الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم“، وهو اتفاق تاريخي، عامه الثاني، نسترجع التقدم الذي أحرزه الجانبان في جلب السلام للشعب الكولومبي. فقبل عام ٢٠١٦، لم يعش أغلبية الكولومبيين قط في بلد ينعم بالسلام. وتغير كل ذلك بعد توقيع اتفاق السلام، الذي أنهى أطول حرب في أمريكا اللاتينية. وجرت الإشادة باتفاق السلام باعتباره نجاحاً هائلاً، وهو كذلك في الواقع. فقد أصبحت كولومبيا البلد الذي هزم الخاطفين وزعماء عصابات الكوكايين ورجع عن حافة التحول إلى دولة منهارة.

وتواجه كولومبيا الآن المهمة الهائلة المتمثلة في تأمين السلام وتوطيد هذه المكاسب. وفي السنة الماضية، أُحرز تقدم كبير بشأن أحد الجوانب الرئيسية لاتفاق السلام، ألا وهو: نزع السلاح. إذ تم نقل قرابة ٧ ٠٠٠ من أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى مناطق لنزع السلاح تخضع لمراقبة الأمم المتحدة وتحولت هذه القوات إلى حزب سياسي. وسلّم المتمردون أسلحتهم ووصل معدل جرائم القتل إلى أدنى مستوى له منذ أربعة عقود. وهذه علامات ظاهرة للعيان وملموسة على التقدم الذي يعود بالفائدة على جميع الكولومبيين. ولكن كما أظهرت السنة الماضية، فإن إنهاء الحرب كان مجرد البداية. وتعمل كولومبيا الآن من أجل إقامة العدالة، وهي أمر ضروري للحفاظ على السلام. وقد قال الرئيس الكولومبي سانتوس كالديرون نفسه: ”لا يقتصر بناء السلام على إنهاء الهجمات، بل إنه أصعب من ذلك بكثير“.

ودخل تنفيذ اتفاق السلام الآن مرحلة المصالحة السياسية وإعادة الإدماج. ولا بدّ من أن توازن كولومبيا بين متطلبات العدالة والحاجة إلى تحقيق المصالحة لكفالة دوام السلام وهذا يعني الشروع في المهمة الشاقة المتمثلة في ضمان تحقيق المساءلة المناسبة للمسؤولين عن الانتهاكات وبناء الثقة في أوساط شعب مُثخن بجراح عميقة بفعل عقود من النزاع.

وما يثير القلق بشكل خاص هو الفراغ الأمني الذي خلّفه تسريح القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وأدى انعدام الأمن في المناطق التي كانت تسيطر عليها القوات الثورية سابقاً، فضلاً عن انعدام الحكم الرشيد، إلى تزايد أعمال العنف، وهو

ما يبعث على القلق الشديد. وتتقاتل جماعات مسلحة جديدة لملء الفراغ الذي خلفته القوات الثورية، فيما تستمر الهجمات على القيادات المجتمعية والمدافعين عن حقوق الإنسان.

ونرحّب بالجهود التي تبذلها الحكومة الكولومبية لتوسيع وجودها في مناطق النزاع السابقة لمنع الجماعات شبه العسكرية والجماعات غير المشروعة من أن تحلّ محلّ القوات المسلحة الثورية الكولومبية كمصادر للقتل والعنف. فوجود الوكالات المدنية والعسكرية الفعالة التي توفر الخدمات الأمنية والحكومية في المناطق النائية أمر بالغ الأهمية للحفاظ على السلام. وفي الوقت نفسه، فإن إعادة إدماج مقاتلي القوات الثورية السابقين في المجتمع الكولومبي أمر بالغ الأهمية أيضا. وبينما غادر عدد من الجنود السابقين في هذه القوات المعسكرات المقامة في مناطق ريفية والتي من المتوقع أن يبدؤوا فيها مرحلة انتقالهم إلى الحياة المدنية، فإن ثمة ضرورة ملحة لأن تنفذ كولومبيا خطة إعادة إدماج توفر الأمن للشعب الكولومبي وفرصا للمقاتلين السابقين على حد سواء.

وشهدنا أيضاً بعض التقدم التشريعي، كما أشار آخرون، بما في ذلك الموافقة على القانون المنظّم للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، ونأمل أن نرى تنفيذ الأحكام الرئيسية الأخرى. وتلتزم الولايات المتحدة التزاماً كاملاً بدعم كولومبيا وبتنفيذ اتفاق السلام. ونود أيضاً أن نكرر، على غرار الآخرين، الإعراب عن خيبة الأمل إزاء استئناف الهجمات من جانب جيش التحرير الوطني، كما شهدنا صباح هذا اليوم، ونأمل أن يتسنى إبرام اتفاق جديد لوقف إطلاق النار في الأيام المقبلة.

إننا سنظل صديقاً وشريكاً لكولومبيا. وسنواصل دعم الأمن والعدالة والرخاء واحترام حقوق الإنسان لجميع الكولومبيين. ويدرك شعب كولومبيا أكثر من شعوب كثيرة غيره أن السلام ثمين، ولكنه هش. ونحن نقف جنباً إلى جنب معه في العمل من أجل الحفاظ على هذا السلام وبناء مستقبل أفضل لكولومبيا.

لا بد لي من أن أنضم إلى زملائي في تقديم الشكر للسفير رايكروفت على عمله في مجلس الأمن. وقد طلبت مني السفيرة هيلي أن أبلغه بذلك أمام المجلس في هذا الصباح. لقد سُررنا وتشرفنا حقا بالعمل معه. وأعتقد أننا جميعاً قد خنقتْنا العَبرةُ خلال إدلائه بملاحظاته. وإننا جميعا سنفتقده كثيراً.

السيد تانو – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على تكرمكم بالموافقة على عقد جلسة الإحاطة الهامة هذه بشأن الحالة في كولومبيا، والتي تمثل أحد الشواغل الرئيسية بالنسبة لجميع أعضاء المجلس.

وقبل أن أواصل، أود أن أشيد بحضور فخامة نائب رئيس كولومبيا في القاعة وأن أرحب به في مجلس الأمن. ونهنئ الممثل الخاص للأمين العام جان أرنو على الإحاطة الممتازة التي قدمها لنا تواً، والتي رسمت لنا صورة أوضح عن عملية السلام الجارية في كولومبيا. ونود أيضاً أن نشكره ونشجّعه في ضوء العمل الهائل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

تضمّ كوت ديفوار صوتها إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بالتقدم الملحوظ الذي أُحرز في عملية السلام الجارية في كولومبيا. ويتجلى هذا التقدم بصفة خاصة في توقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وفي النزع الفعال لسلاح القوات المسلحة الثورية الكولومبية وتحوّلها إلى حزب سياسي. ويتجلّى هذا الالتزام أيضاً في اتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني. ونثني كذلك على عزم مختلف الأطراف على العمل من أجل تحقيق السلام والمصالحة الوطنية.

وعلى الرغم من هذه المكاسب، لا تزال كوت ديفوار قلقة إزاء التأخيرات التي لوحظت في تنفيذ بعض الأحكام ذات الصلة في اتفاق السلام، وتحديداً الإدماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للقوات المسلحة الثورية وتنفيذ الإصلاحات اللازمة

لتحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الكولومبية التي ابتُليت بالحرب، وهم أناس يتطلعون إلى حياة أفضل.

وتشجب كوت ديفوار الانزلاق من جديد في هوة انعدام الأمن والعنف وأشكال الاتجار العديدة في المناطق التي كانت تحتلها القوات المسلحة الثورية الكولومبية سابقا. وتتنافس الجماعات الإجرامية والمليشيات الآن من أجل السيطرة على هذه المناطق. ويشير وفد بلدي كذلك إلى أن الحالة في كولومبيا تتفاقم بفعل جرائم القتل التي راح ضحيتها العديد من القيادات المجتمعية والعودة الملحوظة لمقاتلي القوات الثورية السابقين إلى المناطق التي كانوا يحتلونها سابقاً، وذلك نتيجة للافتقار إلى الفرص. ونحن مقتنعون بأن السلام والأمن شرطان مسبقان للوئام والتنمية المستدامة، وندعو جميع أصحاب المصلحة الكولومبيين إلى الالتزام بمواصلة العملية السياسية الجارية. ويجب على جميع الأطراف أن تتحمل مسؤولياتها والتزاماتها.

ويرحب وفد بلدي بالجهود الهائلة التي اضطلعت بها حكومة كولومبيا في تنفيذ اتفاق السلام، ونشجعها على المثابرة من أجل كفالة نجاح هذه العملية من خلال اتخاذ تدابير ملموسة وتنفيذ الهياكل التي أُنشئت داخل هذا الإطار.

وفي هذا الصدد، ينبغي للانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة التي ستجري في آذار/مارس وأيار/مايو أن تعزز عملية المصالحة الوطنية وتضمن السلام الحقيقي، من خلال كفالة الظروف الأمنية الملائمة لجميع المشاركين. فالسلام لا يمكن أن يكون مستداما ودائما إلاّ إذا كانت عملية المصالحة شاملة ويشارك فيها جميع الكولومبيين.

ويحث وفدي الحكومة وجيش التحرير الوطني على مواصلة مفاوضاتهما بهدف الإسراع في تجديد وقف إطلاق النار كجزء من اتفاق السلام الشامل. ويؤسفنا أنهما انتهكا وقف إطلاق النار، بحسب أحدث التقارير المتوفرة لنا.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على استعداد بلدي، الذي ظهر بعد عقد من الأزمات بفضل دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، للقيام بدوره مع جميع أعضاء المجلس الآخرين، من أجل إنجاح عملية السلام في كولومبيا.

أخيرا، اسمحوا لي شخصيا أن أشكر سفير المملكة المتحدة، صديقي ماثيو رايكروفت، على الصداقة بيننا والدعم الذي وفّره عن طيب خاطر لوفدنا منذ وصولنا إلى هنا في نيويورك. إنه يغادرنا، ولكنني أعتقد أن الروح التي يتحلى بها ستواصل توفير الدعم لنا. نتمنى له كل النجاح في مسؤولياته الجديدة.

السيدة فرونيكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد جان أرنو على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. كما أشكره وفريقه على تفانيهما والتزامها بمساعدة كولومبيا على تحقيق السلام والمصالحة. إنه يحظى بدعمنا الكامل تجاه جهوده الرامية إلى تحقيق أهداف بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا. كما يسرني جدا أن أرحب بالسيد أوسكار نارانخو، نائب رئيس كولومبيا.

لقد انقضى أكثر من عام منذ التوقيع على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية. ويسعدنا أن نرى أن عملية السلام قد أسفرت عن نتائج إيجابية ملموسة. وترحب بولندا بالقرار ٢٣٨١ (٢٠١٧)، الذي يوسع نطاق بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. ونحن نعتقد أن دور بعثة الأمم المتحدة يتصف بالأهمية في المرحلة المقبلة من تنفيذ برنامج السلام، ولا سيما عملية إعادة إدماج مقاتلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية، والتحقق من وقف إطلاق النار الثنائي المؤقت مع جيش التحرير الوطني.

إن عملية إعادة الإدماج بشكل سليم لا تزال أمرا أساسيا لضمان عدم تكرار النزاع، وكفالة نجاح التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأفراد القوات المسلحة الثورية

الكولومبية. ونود أن نشدد على أهمية مشاركة المرأة في العملية السياسية. فالسلام الدائم لا يمكن أن يتحقق إلاّ عندما يتمتع البشر كافة – نساء ورجالا – بالمشاركة على قدم المساواة في صياغة الحل – الذي يؤثر على حياتهم قبل كل شيء.

ولقد أدّت آلية الرصد والتحقق دورا أساسيا في الحفاظ على الثقة بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية. ونحن نعتقد أنها ينبغي أن تشكل نموذجا لحل الصراعات في المناطق الأخرى المتضررة من النزاعات. ونجاح عملية السلام في كولومبيا لا يزال ضروريا بالنسبة إلى منطقة أمريكا اللاتينية. ومع ذلك، تشكل العملية أيضا مثالا على المشاركة الإيجابية من مجلس الأمن وقصة نجاح للأمم المتحدة تمسّ الحاجة إليها، وهي تتعلق بتحقيق السلام بوساطة منها. ولا تزال الإرادة السياسية المكثفة مطلوبة من كلا الجانبين بغية دفع عملية السلام قدما. ونعتقد اعتقادا قويا أن الطرفين سوف يظلان متحدين في رغبتهما حيال تحقيق مستقبل أكثر إشراقا لجميع مواطني كولومبيا.

وتود بولندا أن تؤكد على دور دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام من خلال برنامجها في كولومبيا، الذي يرمي إلى إنهاء معاناة الكولومبيين من انتشار الألغام الأرضية. في العام الماضي، وانطلاقا من العمل الممتاز الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، قررت بولندا المساهمة في النداء المتعدد السنوات الصادر عن إدارة الشؤون السياسية. ونأمل من هذه المساهمة أن تساعد أيضا الجهود الوقائية التي تبذل في كولومبيا. كذلك نحن واثقون من أننا لن ندخر أي جهد، بصفتنا مجتمعا دوليا، لتقديم المساعدة من أجل تحقيق السلام الدائم في كولومبيا.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أنضم إلى زملائي في تهنئة السفير ماثيو رايكروفت. إن بولندا ما فتئت عضوا في مجلس الأمن لعشرة أيام فحسب، ولكن يمكنني القول إنني معجبة حقا بمهنيته وبروحه البناءة جدا. وأعرب عن عظيم تقديري له.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): تود بوليفيا أولا وقبل كل شيء أن تشيد بحضور السيد أوسكار نارانخو، نائب رئيس جمهورية كولومبيا، وأن ترحب به في هذه القاعة. كما نشكر السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، على تشاطره مع المجلس التقرير الفصلي الأول للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2017/1117). وأود أيضا أن أرحب بحضور العديد من السفراء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذين هم معنا في هذه الجلسة. إن حضورهم يدل بوضوح على التزام أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعملية السلام هذه.

حيال مختلف النزاعات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، نأسف بشدة لأنه ثمة عمليات سياسية ما زالت جارية لسنوات دون تحقيق أي تقدم ملموس بشأنها، ولأنه ثمة اتفاقات للسلام يتم تجاهلها أو لا يجري تنفيذها في واقع الأمر. بيد أن كولومبيا توفر لنا واقعا مختلفا. بطبيعة الحال، إن ذلك لا يعني أنه لم تكن هناك صعوبات على الطريق – إنما كانت هناك صعوبات – ولكن النوايا الحسنة والدور القيادي الذي أبدته الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم أمر نود أن نراه يحدث في نزاعات أخرى. وهذا الاقتناع نفسه مطلوب لتذليل الصعوبات القائمة أو التي ستنشأ في المستقبل.

إننا نبدأ عاما جديدا، ومن الجدير دائما تقييم ما قد تم إنجازه. لقد كان عام ٢٠١٧ عام السلام في كولومبيا. وهذه العملية أثمرت أخبارا إيجابية، وأظهرت التقدم الملموس الذي أحرزه مجلس الأمن والمجتمع الدولي. والاتفاق المبرم بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية يمثل إنجازا هائلا من جانب الكولومبيين، مما يضفي الفخر على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأسرها.

وبفضل هذا الاتفاق، بلغ النزاع المسلح الذي دام ٥٣ عاما نهايته. فقد ألقت القوات المسلحة الثورية الكولومبية أسلحتها، وأصبحت القوة الثورية البديلة المشتركة، وتخلّت عن أسلحتها مقابل مشاركتها السياسية. ومن السهل التكلم عن تلك الحقائق المحددة الثلاث، وإنما الذين يدركون منا معاناة الشعب الكولومبي خلال نصف قرن من الزمن يعرفون قيمة كل خطوة صغيرة تم اتخاذها، والجهود والتكاليف التي بذلت من أجل إرساء الأسس لبناء السلام. ولا شيء يضمن عدم الرجوع في هذه العملية إلاّ تلك الحقائق الثلاث.

قبل ثلاثة أشهر، بدأت مرحلة تنفيذ الاتفاق النهائي الأشد تعقيدا – إعادة الاندماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمقاتلين السابقين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية في المجتمع، وفقا للنقطتين ٢-٣ و ٤-٣ من الاتفاق. إن هذه المرحلة تواجه صعوبات، ولكن ينبغي لها ألاّ توقف التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق أو تقلل من أهميته.

لقد اعتمدت كولومبيا ١٠٧ قوانين ومراسيم بشأن الإعادة إلى المنصب السابق والضمانات الأمنية، والضحايا، والحقيقة والعدالة والجبر. وقد أنشأت العشرات من المؤسسات ،وضعت الآليات المتخصصة والخطط الإنمائية. ويكتسي الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي أهمية بالغة. ويجب على الأمم المتحدة ومجلس الأمن، من جانبهما، أن يواصلا دعم هذه العملية في كل خطوة على الطريق، وأن يعملا على صون السلم. ولكن بطبيعة الحال فأن الكولومبيين هم الذين ينبغي أن يكونوا المدافعين الرئيسيين عن العملية. والفرق بين المحاولات الحالية والمحاولات السابقة هو أن الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية تحققان نتائج حقيقية.

ونظرا لكل ذلك، ترى دولة بوليفيا المتعددة القوميات أنه ينبغي لنا أولا أن نضاعف جهودنا الرامية إلى ضمان إعادة إدماج المقاتلين السابقين التابعين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية في الحياة المدنية، بدءا باستعادة الوضع القانوني الذي يمثل الأساس اللازم لتحقيق استعادة الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق النهائي. ثانيا، ينبغي تعزيز الأمن في المناطق التي كانت تحتلها سابقا القوات المسلحة الثورية الكولومبية. إن آخر الأرقام المتعلقة بقتل الزعماء الاجتماعيين والأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية تثير الجزع، وعلينا أن نتحرك بسرعة لوضع تدابير تكفل وجود الحكومة وتوفير الحماية لسكان تلك المناطق. ثالثا، يجب اتخاذ خطوات ملموسة للمضي قُدُما بالإصلاحات الشاملة في المناطق الريفية. ونرى أن إضفاء الصفة الرسمية على إمكانية الحصول على الأراضي أمر أساسي لضمان تحقيق سلام مستقر ودائم. وفيما يتعلق بالمفاوضات مع جيش التحرير الوطني، فإننا نأسف لأن العملية قد عُلقت، ونأمل في استئناف المحادثات في أقرب وقت ممكن، وندعو إلى ذلك.

في الختام، نود أن نسلط الضوء على الجهود التي يبذلها الممثل الخاص جان أرنو وفريقه. فقد ثبت التزامهما في تنفيذ الاتفاق النهائي بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، وكذلك في العمل الذي يقومان به لمتابعة المحادثات مع جيش التحرير الوطني. نود أيضا أن نعرب عن امتناننا الخاص للسفراء الثلاثة الموجودين في هذه القاعة اليوم: السفير روسيلي فريري، ممثل أوروغواي – ليس على جهوده القيادية في إدارة أعمال بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا فحسب، لكن أيضا على التزامه بالمسألة – والسفير رايكروفت، ممثل المملكة المتحدة، لدوره في البعثة الخاصة للمجلس في كولومبيا، والسفيرة ميخيا فيليس، لكونها إحدى ركائز عملية السلام. نود أيضا أن نكرر دعم بوليفيا التام لعملية السلام التي تقودها الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية. إن التصميم الذي أظهره كل من الرئيس خوان مانويل سانتوس وقادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية في توطيد السلام، سيسجل في ذاكرة التاريخ

باعتباره أحد أهم القرارات التي اتخذها الشعب الكولومبي على الإطلاق. فالسلام الذي ينونه لا يخص كولومبيا فحسب، ولكنه يخص أيضا الأسرة البشرية بأكملها، ويبقى مسؤوليتها.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. نرحب بمشاركة السيد نارانخو تروخيو، نائب رئيس كولومبيا، في جلسة اليوم، ونحن ممتنون للسيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية. ونعتقد أن من الأهمية بمكان الحصول على معلومات مستكملة وحسنة التوقيت من المصدر.

وفي السنة التي انقضت منذ التوقيعَ على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية، أظهرت الحالة في كولومبيا زخما إيجابيا. وما من شك في أن الإنجازات الرئيسية هي الانتهاء من عملية تسليم المتمردين لأسلحتهم، وتحويل القوات المسلحة الثورية إلى حزب سياسي، والاتفاق على وقف مؤقت لإطلاق النار مع جيش التحرير الوطني. ونعتقد اعتقادا راسخا أن السبب الرئيسي لهذه الإنجازات هو إعلان الكولومبيين عن المسؤولية الوطنية عن عملية السلام التي تخصهم. وفيما يتعلق بالاتفاق مع جيش التحرير الوطني، نأمل أن يبدي الجانب الكولومبي الإرادة السياسية المطلوبة، وأن يتخذ، على وجه السرعة، قرارات من شأنها أن تمكن المجلس من تجديد الولاية المناسبة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

وعموما، فإننا نشاطر الأمين العام الأمين العام تقييماته الواردة في تقريره الصادر مؤخرا عن الحالة في ذلك البلد (S/2017/1117). ومع ذلك، لدينا بعض التعليقات.

نود أن نسترعي الانتباه إلى فقرة في التقرير عن الحالة الأمنية في مختلف أنحاء البلد. إن المعلومات لا تشير إلى الشرطة وغيرها من الهيئات الوطنية فحسب، وإنما تشير أيضا إلى بيانات بعض المنظمات غير الحكومية. ونود توضيح سبب عدم عرض هذه المعلومات بوصفها وردت من الأمين العام. وتشير الفقرة نفسها إلى أن البيانات المقدمة من المنظمات غير الحكومية تتفق مع المعلومات التي بحوزة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لكن مجلس الأمن لم يطلب بيانات من تلك الهيئة.

وهذا الأمر يتعلق بقدر أكبر بالمسائل التنظيمية. وفيما يتعلق بالحالة في كولومبيا، يشير تقرير الأمين العام إلى وجود دلائل على أن المهمة الرئيسية – وهي نزع سلاح القوات المسلحة الثورية الكولومبية – قد أُنجزت بالفعل. ونرى أن ذلك يُعدُّ وهما بالغ الخطورة، ولا سيما في غياب اتفاق مع جيش التحرير الوطني. ولن تنجح كولومبيا في تحقيق سلام دائم حتى تشعر كل شريحة من شرائح المجتمع بالرضا عن الحالة. وغني عن البيان أننا، في هذا المجال، ندعم عمل بعثة التحقق التي تركز الآن على ذلك بالضبط –كفالة أن تفي بوغوتا بالتزاماتها. وينبغي تكثيف هذه الجهود، لا سيما في الفترة التي تسبق الانتخابات المقبلة.

السيد المنيخ (الكويت): بداية، السيد الرئيس، أود أن أتقدم بالشكر للسيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على الإحاطة الإعلامية القيمة التي تقدم بها، والتي اطلعنا خلالها على أبرز الإنجازات والتحديات التي تحققت والتي تواجه عملية السلام ووقف إطلاق النار في كولومبيا. كما أود أن أرحب كذلك بمشاركة فخامة نائب رئيس كولومبيا، السيد أوسكار نارانخو، فوجوده اليوم بيننا لهو بحد ذاته دليل على الاهتمام الذي توليه الحكومة الكولومبية لتحقيق سلام دائم ومستقر في كولومبيا، وتأكيدا لمجلسنا بمدى تعويل الحكومة الكولومبية على تحقيق ذلك السلام. ولا يفوتني أن أشكره جزيل الشكر كذلك، وأن أشيد بدوره الهام والحيوي في مسيرة عملية السلام الجارية في كولومبيا.

فيما يتعلق باتفاق السلام، نغتنم هذه الفرصة لنُشيد بالإنجازات البارزة التي تحققت بعد إبرام الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع، وإحلال سلام مستقر ودائم بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، والذي أنهى نزاعا استمر لأكثر من ٥٠ عاما خلف آلاف الضحايا، مع تأكيدنا على ضرورة استمرار

وفاء الطرفين بالتزاماتهما. فسلام بعد صراع دام ٥٠ عاما، لن يأتي دون عقبات ومصاعب. فيما يتعلق بوقف إطلاق النار المؤقت، نرحب بوقف إطلاق النار الثنائي والمؤقت بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني، والذي انتهت مهلته يوم أمس ٩ كانون الثاني/يناير، والذي تحقق على ضوءه عدد من إنجازات أقر بها الطرفان والكنيسة الكاثوليكية والبعثة الأممية على عدة صعد من بينها: انخفاض الاشتباكات المسلحة الهجومية بشكل ملحوظ بين وحدات القوات المسلحة الكولومبية ووحدات جيش التحرير الوطني؛ وانخفاض حدة العنف وتحسن الحالة الإنسانية؛ ومشاركة طائفة واسعة من المنظمات الاجتماعية في الجلسات العلنية بهدف إجراء حوار على الصعيد الوطني في المستقبل. إلا أننا تابعنا بقلق الأخبار الواردة صباح اليوم، باستئناف جيش التحرير الوطني القتال بعد انتهاء مهلة وقف إطلاق النار المؤقت بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني، وعليه، نطالب الطرفين بتجديد وقف إطلاق النار، وتغليب المصلحة العليا لكولومبيا والشعب الكولومبي. نؤيد توصية الأمين العام بتجديد ولاية البعثة فيما يتعلق بوقف إطلاق النار بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني، نظرا لدورها الهام في تحقيق الاستقرار والذي يصب في مصلحة عملية السلام الكولومبية.

في هذا الصدد، أتقدم بالشكر للبلدان المساهمة بمراقبين دوليين، والبلدين الضامنين لعملية السلام كوبا والنرويج، والبلدين الداعمين تشيلي وفنزويلا، بالإضافة إلى كولومبيا لدورها الحيوي والهام في رعاية مفاوضات وقف إطلاق النار.

ونجدد حرصنا على تقديم الدعم اللازم للحكومة الكولومبية والممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في جهودهم لتحقيق السلام في كولومبيا.

ختاما، أتمنى التوفيق والنجاح لسعادة مندوب المملكة المتحدة، السفير ماثيو رايكروفت في مهمته القادمة، وأتمنى له التوفيق والنجاح.

السيد شن بو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تتقدم الصين إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. وقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام أرنو، وأرحب بنائب الرئيس نارانخو في جلسة اليوم.

إن عملية السلام في كولومبيا هي خير مثال على ما يحدثه تعاون المجلس من فرق في معالجة القضايا الإقليمية الساخنة. وعملية السلام هذه ذات أهمية قصوى لتحقيق السلام والتنمية في كولومبيا، إلى جانب أهميتها الكبيرة للحفاظ على الاستقرار الإقليمي. وتشيد الصين بالجهود التي بذلتها الحكومة الكولومبية والرئيس سانتوس كالديرون في هذا الصدد.

والتنفيذ الكامل لاتفاق السلام النهائي بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية هو جوهر عملية السلام الكولومبية. وتنفيذ اتفاق السلام يواجه تحديات حالياً نتيجة عوامل معقدة. فبعد نصف قرن من الصراع والنزاع في البلد، لن يكون تضميد الجراح التي خلفتها الحرب بالمهمة السهلة. والتنفيذ الكامل للاتفاق يشمل الجوانب السياسية والأمنية والتنمية والاندماج الاجتماعي. وهو أقرب إلى منهجية المشاريع الهندسية، يتطلب بذل جهود مطردة من جانب كولومبيا والمجتمع الدولي.

وهناك درجة عالية من التوافق في الآراء بين مختلف القطاعات في كولومبيا ومن جانب المجتمع الدولي على أن عملية السلام لا رجعة فيها. والصين واثقة من أن الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية ستتمكنان من التغلب على الصعوبات الراهنة والعمل على تحقيق نفس الهدف، والبقاء في مسار عملية السلام بغية تهيئة الظروف المؤاتية للتنفيذ الكامل للاتفاق من جانب الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية والحفاظ على الزخم الإيجابي الحالي.

وتأمل الصين أيضا أن يواصل مجلس الأمن والمجتمع الدولي التركيز على عملية السلام في كولومبيا ودعمها، واحترام قيادة الحكومة الكولومبية وشعبها للعملية، وتقديم المساعدة البناءة للمساعدة على طول الطريق.

وتثني الصين على الممثل الخاص للأمين العام أرنو وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا للدور الهام الذي اضطلعا به في هذا الصدد. ونأمل أن تواصل البعثة تعزيز الاتصالات والتواصل مع الحكومة والقوات الثورية المسلحة الكولومبية وبذل جهود أكبر لتعزيز الثقة وتبديد الشكوك.

وبغية تعزيز تنفيذ الاتفاق من جانب الحكومة والقوات المسلحة الثورية، تأمل الصين أيضا أن تتغلب الحكومة وجيش التحرير الوطني على الصعوبات الحالية وأن يتوصلا دون إبطاء إلى اتفاق بشأن تمديد وقف إطلاق النار.

والصين مستعدة، مع أعضاء آخرين في المجلس، لمواصلة أداء دورها في تعزيز عملية السلام في كولومبيا وتحقيق السلام الشامل والاستقرار في ذلك البلد في وقت مبكر.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن شكرنا للممثل الخاص للأمين العام أرنو على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2017/1117).

ويسرني أن أرحب بنائب رئيس البلد الذي يقف على أعتاب صنع التاريخ في صنع السلام، رغم التحديات المعروفة. ونتمنى له النجاح. ونحن بحاجة إلى هذا النجاح حتى يكون مثالاً يحتذى. وكانت كولومبيا بالفعل هي النبأ السار في المجلس، ونحن جميعا نثني على الإنجاز الرائع الذي حققه هذا البلد في طي صفحة الصراع الذي طال أمده.

وكما فهمنا، وكما أكد الممثل الخاص للأمين العام، هناك تحديات هائلة من حيث التنفيذ تتطلب الصبر والمثابرة لتحقيق السلام المستدام. ونعرف دائماً أن الطريق إلى الأمام سيكون صعبا ومعقدا، وأنه لن يكون أمراً هيناً.

ونرحب بكل تأكيد بالتقدم الإيجابي المحرز خلال العام الماضي، بما في ذلك إلقاء الأسلحة، الذي اكتمل بنجاح قبل بضعة أشهر، وهو ما يمثل معلما هاما في تنفيذ اتفاق السلام.

ومع ذلك، فإننا ندرك أن هناك مسائل حساسة تحتاج إلى معالجة دقيقة، بما في ذلك إعادة إدماج مقاتلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية في الحياة المدنية؛ وتنفيذ تدابير الأمن والحماية الشخصية والجماعية في غياب مؤسسات الدولة في الأماكن التي يتركها مقاتلو القوات المسلحة الثورية أو عدم وجودها بشكل كاف؛ وثمة مسائل أخرى أبرزها تقرير الأمين العام يمكن أن تؤدي إلى تعقيدات سياسية.

ونحيط علما بإقرار الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، العمود الفقري لاتفاق السلام، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن مقتنعون بأن الموافقة على الاتفاق تخفف من شواغل المقاتلين السابقين وتيسر إعادة إدماجهم في المجتمع.

وإقرار المحكمة الدستورية للنظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، فضلا عن تسجيل القوات المسلحة الثورية الكولومبية كحزب سياسي قانوني وإعلانها أنها ستشارك في الانتخابات الرئاسية وانتخابات الكونغرس لعام ٢٠١٨، كلها تطورات بالغة الأهمية. وإذ نثني على الإرادة السياسية المستمرة التي تبديها الحكومة والقوات المسلحة الثورية، فإننا ندرك ضرورة القيام بالمزيد من أجل التعجيل بتنفيذ الاتفاق والحفاظ على المكاسب التي تحققت في المرحلة الأولى من عملية السلام.

ونلاحظ أن الأطراف ملتزمة بالتصدي لهذا التحدي، وينبغي تشجيعها على مواصلة المسيرة. وينبغي للمجلس أن يواصل تقديم كل الدعم الضروري، وسنبقى ملتزمين التزاما كاملا بدعم الأطراف الكولومبية في تنفيذ اتفاقها.

وفيما يتعلق باتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني، لا يسعنا إلا أن نأمل في أن تتحسن الأمور إلى الأفضل رغم الانتكاسة الأخيرة. ونحن نعرف مدى قوة التزام الحكومة في هذا الصدد.

ونعرب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام أرنو، ولأفراد الأمم المتحدة في كولومبيا على كل ما بذلوه من جهود لدعم اتفاق السلام. كما نكرر الإعراب عن تقديرنا لبلدان المنطقة والشركاء الدوليين الآخرين الذين يواصلون دعم تنفيذ اتفاق السلام على نحو وثيق.

أخيرا، نغتنم هذه الفرصة لكي نؤكد مجدداً دعمنا للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام الكولومبي، وسنواصل التضامن مع حكومة كولومبيا وشعبها في جهودهما الرامية للانتقال إلى السلام المستدام.

وأريد أن أشدد على الأهمية الحاسمة لنجاح هذه العملية، لا لشعب كولومبيا فحسب، ولكن لنا جميعا، لا سيما لمن يوجد منا في تلك الأجزاء من العالم التي تواجه تحديا رئيسيا لإبقاء المدافع صامتة. وكولومبيا ينبغي أن تظل مثالاً يحتذى. ولكي يحدث ذلك، من المهم ألا يحدث ما يبدد الآمال التي تولدت، والتي أتيحت لنا الفرصة لكي نشهدها خلال بعثة مجلس الأمن في أيار/مايو الماضي.

وأود أن أختتم بياني مغتنماً هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا العميق للسيد ماثيو لصداقته والإسهام البارز الذي يقدمه لعمل المجلس.

وكما يعلم الجميع، فإن المرء يمكنه دائما أن يكون متأكدا من الموقف الذي يتخذه ماثيو، وبالتالي يمكن للمرء دائما أن يعول عليه، كما ظللنا نفعل. وأنا شخصيا مدين له بكل ذلك. وأتمنى له النجاح وهو يتولى مسؤولية في بلده لا تقل أهمية بأي حال من الأحوال عن المسؤولية التي كان يتولاها كممثل لبلده في المجلس. إننا سنفتقده كثيرا، وأنا أتشاطر الشعور الذي أعربت عنه ممثلة الولايات المتحدة في ذلك الصدد.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أستهل ملاحظاتي بالإعراب عن ترحيب حار وودي بنائب رئيس جمهورية كولومبيا، فخامة السيد أوسكار أدولفو نارانخو. وأنقل له وللرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون تقدير بلدي للجهود الدؤوبة التي يكرسانها لإحلال سلام دائم في كولومبيا. كما أعرب عن امتناني للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، السيد جان أرنو، على حضوره معنا اليوم وعلى إحاطته الموجزة والوافية. كما نشكر الأمين العام على تقريره الشامل والمفصل (S/2017/1117) عن الحالة في كولومبيا، الذي نُشر في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ترحب غينيا الاستوائية بالنجاح في إحراز تقدم في عملية السلام الجارية في كولومبيا بين مختلف أصحاب المصلحة في المجالين السياسي والاجتماعي في البلد. وذلك النجاح يرجع إلى الإصرار الذي أظهرته السلطات الوطنية، بقيادة الرئيس سانتوس كالديرون، والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي على السواء. ونود كذلك أن نؤكد على الشجاعة التي أبداها الشعب الكولومبي بأسره في مواجهة الحالة ودعما للسلام، باتخاذ خطوات لإسدال الستار على نزاع استمر أكثر من خمسة عقود. ونحن مهتمون بصفة خاصة بالحالة في ذلك البلد الشقيق بسبب الروابط التاريخية التي تربطنا، نتيجة لتراثنا الثقافي الإسباني الأصل المشترك.

ويمثل اتفاق وقف إطلاق النار الرفيع المستوى واتفاق السلام النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم بين حكومة كولومبيا والقوات الثورية أفضل مثال على أن عملية السلام الوطنية تحرز تقدما مرضيا، وقد كان بلا شك مصدر إلهام وتشجيع إيجابي لمحادثات السلام التي بدأت بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني، الأمر الذي هيأ ظروفا مواتية لإحلال السلام والاستقرار الشاملين والدائمين في كولومبيا، وأثار توقعات بتحقيق ذلك.

وتؤيد غينيا الاستوائية، في ذلك الصدد، اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢٣٨١ (٢٠١٧) في ٥ تشرين الأول/أكتوبر

٢٠١٧ وترحب به، وتعرب عن تأييدها لتوصيات الأمين العام بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم على أفضل وجه البعثة المكلفة برصد وقف إطلاق النار المؤقت بين جيش التحرير الوطني والحكومة الكولومبية. فالقرار يتيح لجميع أعضاء مجلس الأمن تقديم الدعم اللازم لعمل بعثة التحقق في عملية رصد وقف إطلاق النار، الذي يمثل بلا شك تدبيرا هاما لبناء الثقة اللازمة بين الطرفين. ونأمل أن يؤدي إلى إحلال سلام نهائي ودائم، الأمر الذي سيمكن ذلك البلد الشقيق من الاستفادة القصوى من جميع إمكاناته الهائلة.

وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير، لا تزال هناك تحديات كبيرة، مثل إعادة الإدماج الفعال للمتمردين السابقين واعتماد مبادرات تشريعية والموافقة عليها للسماح بإعادة إدماج ومشاركة المحاربين السابقين على نحو فعال في حياة البلد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. واتباع نهج إيجابي وإسهام جميع الأطراف المعنية أمر بالغ الأهمية لتحقيق تلك الغاية. وثمة دور حاسم للهيئات القضائية والسياسية والتشريعية في التصدي للتحديات الحالية وفي منع تكرارها أثناء العملية. وأذكر، في ذلك الصدد، ملاحظات قداسة البابا فرنسيس في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في بوغوتا، خلال الزيارة التي قام بها إلى كولومبيا:

”رغم العقبات والخلافات والمنظورات المختلفة بشأن طريقة تحقيق التعايش السلمي، فإن هذه المهمة تفرض علينا المثابرة في النضال من أجل تعزيز ثقافة التلاقي“.

وسيتوقف النجاح النهائي لعملية السلام في كولومبيا، إلى حد كبير، على مشاركة جميع الأطراف في المفاوضات مع الوفاء بالتزاماتها، بما فيها تلك التي لا تشملها ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. ولذلك، فإننا نخاطب الإرادة السياسية الطيبة لدى جميع الأطراف في ذلك الصدد.

لا يسعني أن أختتم بياني من دون الإعراب مرة أخرى عن امتناننا لجميع مكونات المجتمع الكولومبي تلك التي مكنتنا اليوم من أن نتكلم عن السلام في كولومبيا، مع التأكيد، في ذات الوقت على دور الكنيسة الكاثوليكية وكذلك الدعم الذي لا يُقدر بثمن من جانب عدد من بلدان المنطقة دون الإقليمية.

أختتم بياني بالإعراب عن شكري لصديقنا ماثيو على دفئه وعلى الروح الجديدة التي بثها في عمل مجلس الأمن، كما أشكره على دعمه لبلدي الذي ينضم لأول مرة إلى عضوية مجلس الأمن بصفة عضو غير دائم. ونتمنى له كل النجاح في مساعيه المستقبلية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كازاخستان.

أبدأ بالترحيب بفخامة نائب رئيس كولمبيا، أوسكار نارانخو، في مجلس الأمن. كما نود منه أن يُبلغ أطيب تمنياتنا للرئيس سانتوس كالديرون، الذي اجتمعنا معه أثناء بعثة مجلس الأمن إلى كولومبيا، وكذلك تقديرنا له على شجاعته والتزامه بعملية السلام. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام أرنو على إحاطته الشاملة، وأثني على إسهامه وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في تنفيذ اتفاق السلام.

مر أكثر من عام منذ أن وقعت حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي اتفاق سلام تاريخيا لإنهاء أكثر من نصف قرن من النزاع المسلح. ودخلنا الآن في السنة الثانية من عملية السلام الكولومبية، وذلك إنجاز بارز – ليس للحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية فحسب، بل كذلك للمجتمع الدولي بأسره. غير أنه ما زال أمامنا شوط طويل، ونحن جميعا ندرك التحديات التي يواجهونها.

وقد كان وكيل الأمين العام فيلتمان محقا في إشارته أثناء زيارته إلى كولومبيا إلى وجود شعور متزايد بالقلق إزاء الكيفية التي تطورت بها عملية السلام على مدى الأشهر العديدة الماضية. وفي الوقت نفسه، نقدر حقا تقييم حكومة كولمبيا الصريح واعترافها بالصعوبات القائمة وموقفها المخلص والحازم بشأن استحالة عودة عملية السلام إلى الوراء.

غير أن بعض أوجه القصور في أنشطة إعادة الإدماج لا تزال قائمة ويمكن أن تهدد التنفيذ الفعال لعملية السلام. ويتعين على الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية على السواء بذل قصارى جهدهما لكفالة عملية إعادة إدماج قويمة لمنع تجنيد المقاتلين السابقين من قبل الجماعات المنشقة أو المنافسين السابقين. ومن أجل تجنب تقويض ثقة المواطنين، من الضروري تعزيز الصلة بين الأمن والتنمية، ولا سيما في مناطق القوات المسلحة الثورية السابقة التي تضررت لوقت طويل من النزاع المسلح.

ونعيد تأكيد التزامنا الثابت بعملية السلام الكولومبية، ونتطلع إلى التنفيذ الشامل لجدول الأعمال التشريعي المتعلق بالسلام، بما في ذلك الإصلاحات وغيرها من التعديلات الدستورية والأحكام اللازمة لمواجهة تحديات بناء السلام.

ويؤسفنا أن جيش التحرير الوطني قد استأنف هجماته وفاتته الفرصة لتعزيز الحقيقة. بيد أن كازاخستان لا تزال تأمل في أن تتوصل الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني في نهاية المطاف إلى طريقة لتمديد وقف إطلاق النار. ونؤيد كولومبيا تأييداً تاماً في سعيها إلى ضمان الإنهاء الكامل لنصف قرن من الحرب والمضي قدماً نحو تعزيز المصالحة. تتيح لنا حقيقة أن الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية متحدتان في تصميمهما على إنهاء النزاع وإحلال السلام أن نظل متفائلين بأن المراحل التالية في عملية السلام ليس لها خيار سوى النجاح. وتدعم كازاخستان جميع تلك الجهود على نحو مطلق.

وفي الختام، أود أن أنضم إلى زملائي في المجلس الذين تكلموا بحرارة شديدة عن الصفات المهنية والشخصية للممثل الدائم للمملكة المتحدة، السيد ماثيو رايكروفت، وقالوا إنه سيُفتقد هنا. ونتمنى له كل النجاح في مساعيه المستقبلية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لنائب رئيس كولومبيا.

السيد نارانخو (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): بعد عام من تنفيذ الاتفاق الذي أنهى النزاع المسلح مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية، جاءت حكومة كولومبيا إلى مجلس الأمن مؤمنة بأن النقطة المفصلية تلك في تاريخ السلام هي أفضل نبأ تلقاه مواطنونا ونقله بلدنا إلى العالم خلال النصف الأخير من القرن الماضي.

ولهذا السبب، فإننا نبدأ بتقديم الشكر للأمم المتحدة ومجلس الأمن على الدعم الفعال والتفاني في جهود إحلال السلام في بلدنا، من خلال بعثة التحقق الخاصة في مجالي إعادة الإدماج والضمانات الأمنية. ونشكر الممثل الخاص جان أرنو على ما تحلى به من مهنية وعمله الفعال وقيادته كرئيس للبعثة. ونود أيضاً أن نشكر السفير ماثيو رايكروفت على التزامه وتفانيه إزاء عملية السلام في كولومبيا. وفي حضور أقرانه، نكرر أننا أبدا لن ننساه وننسى جهوده في تحقيق السلام في كولومبيا.

وأود اليوم أن يُنظر إلى بياني، بصفتي نائب رئيس كولومبيا وممثل الرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون، باعتباره تجسيداً للرؤية التي بلورتها جهود مختلف الأجيال التي تسعى إلى السلام. نحن الآن نبني هذا السلام ونكفله. وبصفتي ضابطاً في القوات المسلحة الكولومبية، فقد شهدتُ مباشرة المآسي الناجمة عن الحرب التي دامت سنوات عديدة. وقد حضرتُ جنازات العديد من الموظفين المدنيين والكولومبيين الأبرياء. كانت هناك ٢٤٠ ٠٠٠ حالة وفاة بسبب العنف سببها النزاع وأكثر من ٨ ملايين ضحية طوال العقود. ويسرّني اليوم أن أبلغ المجلس بأن عملية السلام كانت فعالة وسمحت بإنقاذ حياة ما لا يقل عن ٣ ٠٠٠ شخص في السنة الماضية وحدها بعد توقيع الاتفاق. ومما لا شك فيه أن هذا نبأ آخر من الأنباء الطيبة.

واستناداً إلى تقييم تنفيذ الاتفاق بعد مرور سنة على توقيعه، يمكننا القول دون تردد إن عملية بناء السلام تحرز تقدماً من الناحية الهيكلية وأن الاتفاق كان عهداً فعالاً لإنهاء الحرب

وإسكات المدافع. وكما يعلم المجلس، استطعنا وضع عملية فعالة لإلقاء الأسلحة، أذنت بنهاية القوات المسلحة الثورية الكولومبية كتنظيم مسلح وتحولها إلى حزب سياسي. ولمواجهة التحديات الجديدة في مرحلة ما بعد النزاع وبناء السلام، أنشأنا مختلف المؤسسات الحكومية وعممنا آليات للتفاعل والتنسيق مكنتنا من الاستجابة للتحديات التي نواجه.

وخلال السنة الماضية، أدت الخطة التشريعية لكونغرس جمهورية كولومبيا إلى اعتماد ستة تشريعات أدخلت إصلاحات دستورية والعديد من القوانين والمراسيم بما في ذلك أكثر من ١٠٠ من القواعد والمراسيم، التي أرست الأساس لبناء السلام في بلدنا.

وأودّ الآن أن أشير إلى التقدم المحرز في مجالات إعادة الإدماج والضمانات الأمنية، التي تندرج ضمن ولاية البعثة. فيما يتعلق بإعادة الإدماج، لا بد لي من التأكيد على أن كولومبيا لديها ما يزيد على ١٤ عاماً من الخبرة. لقد مرّ أكثر من ٠٠٠ ٥٠ كولومبي من خلال برامجنا، تركوا المنظمات الإجرامية وأعادوا الاندماج في المجتمع. ولذلك يمكننا أن نقول بثقة إن بلدنا يمكن أن يكون نموذجا يحتذى به في هذا المجال. تلك التجربة هي نقطة الانطلاق لكفالة إعادة إدماج المقاتلين السابقين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية. ولدينا الآن ٨٤٨ ١٢ من المقاتلين السابقين شاركوا في العملية، منهم – وهذا مهم جداً – ٣٦٢ ١١ يتلقون بالفعل إعانة شهرية أساسية. وقد سعينا إلى توفير دورات محو الأمية والتعليم الابتدائي والثانوي في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. وشارك أكثر من ٠٠٠ ٥ شخص في المرحلة الأولى للمبادرة – من المقاتلين السابقين وأفراد المجتمعات المحلية على حد سواء.

ولتيسير إعادة الإدماج، أُنشئت إيكومون Ecomun. إنها الجمعية التعاونية الرئيسية للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية، التي أصبحت الآن حزبا سياسيا. وأنشئت ٤٢ من المنظمات التعاونية الأخرى من خلال نظام خاص للمقاتلين السابقين. لقد أنشأنا مجلساً وطنياً لإعادة الإدماج و ٢٦ من المجالس الإقليمية لتنسيق جهود إعادة الإدماج من المستوى المحلي إلى الصعيد الوطني. وفي الوقت نفسه، حدث تغير كبير في المجال السياسي، مع تلاشي عناصر القوات المسلحة الثورية الكولومبية بوصفها منظمة مسلحة وتحولها الآن إلى حزب سياسي جديد سيشارك في الانتخابات البرلمانية المقبلة في آذار/مارس. وقد قررتْ بالفعل طرح مرشح لها للانتخابات الرئاسية.

وفيما يتعلق بالأمن، نعتقد أن من الضروري أن نُبلغ المجلس بأن عام ٢٠١٧ كان السنة الأقل عنفاً في كولومبيا في السنوات الـ ٤٢ الماضية، بأدنى معدل مسجل لجرائم القتل في أربعة عقود. وهذا نبأ آخر من الأنباء الطيبة. وللأسف، فإن من الصحيح أن أشخاصاً مرتبطين بالتنظيم السابق للقوات المسلحة الثورية الكولومبية وقادة للمجتمعات المحلية ومدافعين عن حقوق الإنسان قد قتلوا. مع ذلك، وخلال المفاوضات، ومن أجل إنهاء النزاع، كنا حريصين على تصميم المؤسسات والآليات الجديدة التي تكفل الحماية الدائمة للحياة والسلامة الشخصية. ولحماية المقاتلين السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية على وجه الخصوص، تمت الموافقة على ١٦٠ من خطط الحماية وأدرج أكثر من ٨٠٠ من المقاتلين السابقين فيها وتدرّبوا على العمل معاً في الهيئات المشتركة بين الوكالات إلى جانب موظفي الدولة في خدمات الحماية الشخصية.

وأود أن أطمئن المجلس إلى أن الحكومة تتشاطر الشواغل العامة بشأن مقتل المقاتلين السابقين من هذه القوات وقادة المجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان. ونحن لا ننكر هذه الحالة. بل نقر بها ونسلط الضوء عليها. بيد أننا نتخذ إجراءات ونأمل أن نفعل ذلك بتصميم وكفاءة. يترأس الرئيس بنفسه اللجنة الوطنية للضمانات الأمنية، التي يشارك فيها المجتمع المدني، ومكتب النائب العام، ومكتب أمين المظالم وغيرهم من سائر أعضاء الحكومة، من أجل تقييم المسائل المتصلة بالأمن واتخاذ القرارات بشأنها. مكنتنا هذه الجهود من

تسريع التحقيقات الجارية لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان محاسبة المسؤولين عنها.

ونعتقد أنه يجب ألا يقتصر عملنا على تسريع التحقيقات فحسب، بل أيضا منع وقوع هذه الأفعال. وتحقيقا لهذه الغاية، قمنا بتصميم وتنفيذ نظام جديد للمنع والرد السريع في المناطق التي تسعى، بمساعدة من مكتب أمين المظالم، إلى رفع القدرة الوقائية التي من شأنها أن تتيح لنا حقا منع حالات الموت العنيف في صفوف القادة الاجتماعيين. وبوسعي أن أؤكد، هنا أمام مجلس الأمن، على أننا، وكما فعلنا في الماضي من أجل مكافحة الجريمة المنظمة التي انبثقت من الاتجار بالمخدرات، فإننا لن نتوانى في جهودنا الرامية إلى التغلب على هذه الشبكات.

ويتزامن حضوري هنا اليوم مع القرار الاستراتيجي الذي اتخذه رئيس بلدي بالمضي قدما لتوطيد كولومبيا آمنة وسلمية. لقد جرى للتو تمحيص خطة النصر، التي تنفذها القوات العسكرية، والمجتمعات المحلية الآمنة وخطة السلام للشرطة الوطنية من أجل التصدي بصورة شاملة في تحييد أي نوع من أنواع العنف يبلغ عنه الكولومبيون في البلد. وعلى مدى بضعة أيام قادمة ابتداء من الآن، سوف ننشر ما يقرب من ٨٠ ٠٠٠ جندي وضابط شرطة تتركز مهامهم على السيطرة على الأراضي التي انسحبت منها القوات المسلحة الثورية الكولومبية حتى لا تسيطر عليها أي كيان إجرامي.

ختاما، يود رئيس كولومبيا الإفادة بأنه تلقى التقرير الأول (S/2017/1117) لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وأنه قد أحاط علما به، وفي الوقت نفسه، يعيد تأكيد عزمه والتزامه الكامل بالامتثال لاتفاق السلام النهائي. ونحن على يقين من أن الإنجاز التاريخي لإنهاء النزاع سيتغلب على العقبات والتحديات الرئيسية الكامنة في تنفيذه.

ونأسف للأحداث التي وقعت مؤخرا ونشجبها بصدق، ولكن يجب على المجلس أن يعرف أن الحكومة قد حافظت على استعدادها لمواصلة عملية التفاوض مع جيش التحرير الوطني من أجل تمديد وقف إطلاق النار الثنائي كي تتاح لنا الفرصة لإحراز تقدم ومواصلة الحوار وإنجاح اتفاق السلام. وبشكل غير قابل للتوضيح، فإن جيش التحرير الوطني لم يرفض فقط إيماءات النوايا الحسنة للحكومة، لكنه لم يراع أيضا مناشدات الكنيسة الكاثوليكية، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع الدولي الداعية إلى مواصلة المحادثات واستئناف وقف لإطلاق النار مما سيضمن استدامتها. ومع ذلك، أود أن أؤكد من جديد أمام المجلس بأن الحكومة لن تتردد في سعيها لإحلال السلام – نظرا لأن السلام هو تعبير عن الإرادة الجماعية التي يجب أن تسود على الأعمال على أرض الواقع.

وبناء على ذلك، فإن الأحداث التي وقعت في البضع ساعات ودقائق الماضية حدت بكبير المفاوضين الكولومبي التشاور مع الرئيس لتقييم الحالة؛ ولن نتخلى أبدا تحت أي ظرف من الظروف عن الهدف الذي يتسم ببالغ الأهمية بالنسبة لحكومتنا، التي بيّنت بصورة لا لبس فيها للعالم بأسره أن قائدها، رئيس الجمهورية، هو نصير للسلام وصانع له ومن بُناته.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.